

تحليل الوظيفة الإيداعية والتمويلية في المصارف التجارية في العراق للمدة 2010-2018

أ.م.د. احمد عبد الزهرة حمدان
الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد

عبير جليل عبد النبي
الباحثة

P: ISSN : 1813-6729

<http://doi.org/10.31272/JAE.44.2021.127.9>

E : ISSN : 2707-1359

مقبول للنشر بتاريخ : 2020/12/15

تاريخ أستلام البحث : 2020/11/18

المستخلص

يتحمل الجهاز المصرفي بما يتضمنه من مؤسسات مصرفية مسؤوليه كبيرة في العمل على تحقيقي التوازن الاقتصادي ، خاصة في الجانب النقدي من هذا التوازن ، ومن الاثر الذي يتولد على الجانب الآخر من التوازن الاقتصادي وهو الجانب الحقيقي .

حيث تحتل المصارف التجارية الأهمية الثانية بعد البنك المركزي في التأثير على المعروض النقدي (وسائل الدفع) عندما تؤدي مهامها في عملية تعبئة مدخرات (ودائع) الوحدات الاقتصادية ذات الفائض ومن ثم تمويل (إقراض) الوحدات الاقتصادية التي تعاني من عجز في الموارد المالية ، وعليه تستند فرضية البحث ان زيادة مقدار الودائع والتسهيلات الائتمانية للمصارف

التجارية يؤدي الى ارتفاع المساهمة النسبية للمصرف في النشاط الاقتصادي ، ويهدف البحث الى تحديد الدور الاقتصادي للمصارف التجارية من خلال تقييم دورهما الادخاري والتمويلي في النشاط الاقتصادي ، وتكمن اهمية البحث في ان التقييم الاقتصادي للمصارف التجارية سيوضح الاستجابات والميول المتوسطة والحدية التي تتخذها مسارات الإيداع والإقراض والتي تعكس الدور الادخاري والتمويلي للوحدات الاقتصادية

الكلمات المفتاحية : الوظيفة الإيداعية - الوظيفة التمويلية - المصارف التجارية الحكومية



مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 127 / اذار / 2021
الصفحات : 140-151

• بحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة

ترتبط المصارف كمؤسسات مالية ومصرفية وسيطة بالنظرية الاقتصادية ، إذ ان ندرة الموارد الاقتصادية وفي ظل تعدد الحاجات البشرية جعل من هذه المؤسسات تأخذ موقفاً مهماً في محاولة التوفيق بين تعدد الحاجات وندرة الموارد المالية . حيث تستطيع المصارف التجارية التأثير على المعروض النقدي من خلال خلق النقود المصرفية او الائتمانية ، حيث تعتبر تلك المهمة أهم وظائف المصارف التجارية فضلاً عن الوظائف الأخرى التي تنعكس على نشاط المصرف ومن ثم على الفعاليات الاقتصادية المختلفة .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بأن المصارف التجارية الحكومية في العراق لم تؤد الأدوار المرجوة منها في الجانب الإيداعي والائتماني ودورها في أحداث تأثيرات مرغوبة على مستوى النشاط الاقتصادي .

هدف البحث

البحث يهدف الى تحديد الدور الاقتصادي للمصارف التجارية من خلال تقييم دورهما الادخاري والتمويلي في النشاط الاقتصادي .

فرضية البحث

يستند البحث على فرضية مفادها (ان زيادة مقدار الودائع والتسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية يؤدي الى ارتفاع المساهمة النسبية للمصارف في النشاط الاقتصادي .

منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج الاستنباطي (الاستنتاجي) من خلال احتساب مؤشرات الميول المتوسطة والحدية للجانب الإيداعي والتمويلي ، وكذلك الاسلوب الوصفي للبيانات المتعلقة بالمصارف التجارية الحكومية منها حجم الودائع والائتمان .

اسلوب البحث

يقوم البحث على اسلوب التحليل المالي والاقتصادي وباستخدام مؤشرات ومعايير تتمثل في الميل المتوسط والحدي للإيداع وللإفراض .

(1) : النظريات المفسرة لنشاط المصارف التجارية

تأثرت إدارة المصارف التجارية بعدة نظريات متتالية زمنياً ، حيث تمثل هذه النظريات الأساس النظري الذي اعتمدت عليه المصارف التجارية عند سعيها لتقديم والائتمان الطويل الاجل ، ويمكن متابعة تطور النشاط المصرفي عن طريق هذه النظريات التي سيتم تناولها بناء على تسلسلها التاريخي وعلى النحو الآتي :

1 - نظرية القرض التجاري : The Commercial Loan Theory

وتسمى أيضا بنظرية الائتمان المنتج (Productive Credit Theory) ، تعد نظرية القرض التجاري النظرية التقليدية التي سادت قبل أزمة الكساد الاقتصادي العالمي في المدة 1929 – 1933 خاصة في بريطانيا ، وتعد هذه النظرية من أبرز النظريات التي تفسر نشأة المصارف التجارية ، وتعود أفكارها الأولى إلى آدم سميث وجون لوك ، وتتضمن هذه النظرية حصر الائتمان وقروض المصارف التجارية في عمليات قصيرة الأجل ، حيث التسهيلات التي تقدمها المصارف التجارية التي لا تتجاوز السنة ، وان تكون موسمية ومتكررة ومتناسبة مع تقلبات الأعمال وأسعار الفائدة ، والذي من شأنه تحقيق الربح والسيولة (شيحة ، 1999 : 95)

2 - نظرية الإحلال أو (التحول) : The Shift ability Theory

ظهرت هذه النظرية في بداية الثلاثينات ، ولم تأت كبديل لنظرية القرض التجاري بل اتخذت أبعاداً لا تختلف كثيراً عن نظرية القرض التجاري الا في ما يتعلق بالموجودات التي يحتفظ بها المصرف ، ومضمون هذه النظرية ان المصرف يستطيع توسيع قاعدة توظيف أموال المصرف وأصوله وأعماله في سوق النقد في موجودات مالية قصيرة الأجل (إلى جانب القروض قصيرة الأجل) ، بحيث يستطيع ان يحقق الربح في حالة الاحتفاظ بها ، ويمكن تحويلها إلى نقد بسهولة للإبقاء بالتزاماته عند الطلب ، وتأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار القيمة الدفترية والقيمة السوقية للأصول الممكن تداولها ، ويفضل المصرف تعزيز سيولته ببيع بعض أصوله إذا اقتربت القيمتان من بعضهما البعض الآخر (أرشيد ، جودة ، 1999 : 101) .

3 - نظرية الدخل المتوقع : The Anticipated income Theory

برزت هذه النظرية في نهاية عام (1940) ، وان هذه النظرية تختلف عن النظريتين السابقتين في ربطها بين طبيعة القرض والسيولة المصرفية ، والتأكد من المركز المالي للمقرض وقدرته على السداد ، لان السيولة المصرفية يمكن تعزز باستمرار عن طريق التدفقات النقدية المنتظمة والناجمة عن تسديدات القروض

الممنوحة لمخاوف المقترضين (صلاح ، 1982 : 68) ، فالأمر الهام في هذه النظرية ، هو ان منح الائتمان يتوقف على دراسة المصرف لحصيلة العملية الائتمانية ومقدار الدخل المتوقع ، فهذه الحصيلة هي التي يجب ان تقود سياسة المصرف نحو منح القرض أو رفضه (الزبيدي ، 2011 : 210).

4 - نظرية إدارة المطلوبات : The Liability Management

برزت هذه النظرية سنة (1960) م ، في الولايات المتحدة الأمريكية وتضمنت حول إمكانية توافر السيولة المصرفية من خلال إدارة المطلوبات (إلى جانب إدارة الموجودات) والتي ركزت عليه النظريات الثلاثة السابقة (القرض التجاري ، والإحلال ، والدخل المتوقع) ، وعلى هذا الأساس جاء التأكيد على ان المصارف تستطيع توفير السيولة عن طريق الحصول على القروض (الاقتراض) ، ولمواجهه طلبات المقترضين ، وتحصل المصارف على القروض من السوق النقدي (وتعد المصارف من ابرز أطراف السوق النقدي) وذلك من خلال شهادات الإيداع أو الإقراض من بعض الصناديق (يحيى ، 2001 ، 113).

وتتلخص هذه النظرية في ان المصرف التجاري يعتمد في نشاطه على أصوله من حيث الحجم والهيكل وكذلك على حجم وهيكل الخصوم المتوافرة لديه ، ويقوم المصرف بذلك رغبة منه في توفير السيولة اللازمة لمقابلة حاجات المودعين إلى المال والسيولة ، وكذلك لتلبية حاجات طالبي الاقتراض والذين تمثل قروضهم المصدر الرئيس للأرباح التي تحصل عليها المصارف (عقل ، 2002 : 173) .

ويلاحظ من خلال النظريات سابقة الذكر انه طغى الطابع التخصصي الدقيق للمصارف التجارية بالنشاط الائتماني القصير الأجل ، ودعوة المصارف التجارية نحو توظيف الأموال في مجالات إقراضية طويلة سواء بتقديم القروض والائتمان الاستثماري .

ومن خلال التطور التاريخي الذي تم ذكره سابقاً ، بدأ النشاط المصرفي يتخذ أبعاداً أوسع عن طريق قيام مؤسسات متخصصة لدعم عملية التنمية الاقتصادية من خلال الإقراض طويل الأجل أو المساهمة في رؤوس الأموال ، ان هذا التحول في إدارة المصارف التجارية لأموالها التشغيلية يتطلب ان يكون حجم موارد المصرف بشكل عام وودائعه بشكل خاص كبيرة ، وان تكون ودائع المصرف التجاري مملوكة لعدد كبير من الزبائن بحيث لا تتأثر إدارة المصرف إذا ما قام بعض الزبائن بسحب ودائعهم أو جزء منها ، وكذلك ان يمتلك المصرف من الودائع بما يمكنه من منح قروض ويعمل المصرف الاحتياطات الوقائية اللازمة بحيث تمكنه من مواجهة السيولة بسرعة وسهولة .

(2-1) الوظيفة الإيداعية والتمويلية في المصارف التجارية

تتفرد المصارف التجارية عن غيرها من مؤسسات النظام المصرفي بدور هام في تعبئة المدخرات المتاحة في السوق الادخارية وربما في جذب الودائع الخارجية وتوجيهها نحو الاستثمارات . اذ تعد المصارف التجارية الوعاء الادخاري الأكثر شيوعاً داخل الاقتصاد ، وان النظام المصرفي لا يخرج عن كونه مؤسسة مالية يعمل على أساس الوساطة ، مسؤوليته تعبئة الموارد المالية الكلية في الاقتصاد وإعادة توزيعها أثناء الزمن على وفق السياسة الائتمانية والأعراف المصرفية وعلى وفق الحاجات الاقتصادية .

لذلك تعد المصارف التجارية من أهم مصادر التمويل ، وكذلك تمثل حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية ، ولا شك ان من أولويات عملها توافر الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة معتمدة بذلك على حجم الودائع التي تكون بمثابة القلب النابض للمصارف التجارية سواء كانت حكومية أو خاصة .

(1-2-1) : مدخل مفاهيمي للوظيفة الإيداعية للمصارف التجارية

لا شك ان للقطاع المصرفي أهمية بارزة في الاقتصاد ، اذ انه يؤدي مجموعة من الوظائف التمويلية المتعددة ، وهذا ما يجعل المصارف في حاجة دائمة للأموال ، لتتمكن من تأدية الوظائف المخولة لها، وفي ذلك يكون المصرف باعتباره منشأة مالية تتخذ شكل شركة مساهمة وتحترف القيام بالعمليات المصرفية ، وتتعامل في سبيل ذلك بالفائدة التي تعتبر ركيزة العمل فيه، وتمثل الودائع المصرفية المصدر الرئيس الخارجي لمصادر الأموال التي تعتمد عليها المصارف التجارية في تمويل نشاطها الائتماني . اذ يتمكن المصرف من خلال هذه الأموال التي يتلقاها من الزبائن من القيام بالعديد من الأنشطة، ومواجهه الالتزامات الملقاة على عاتقه . والمبدأ في الوظيفة الإيداعية هو وجود علاقة طردية دائمة بين الودائع والائتمان ، والنتيجة من كون المصارف التجارية مؤسسات مالية وسيطة لتمويل نشاطها من الودائع لذلك فان هذه الوظيفة تعكس مدى التناسق بين الائتمان والودائع (الزبيدي ، 2011 : 81) .

وبالقدر الذي يبين كفاءة المصرف وفاعليته في جذب الودائع ، لذلك نجد ان المصارف تعمل على استقطاب اكبر عدد ممكن من الزبائن ، فهي تسعى إلى طرح مجموعة من الخدمات والتسهيلات المصرفية ، بالإضافة إلى الامتيازات التي تمنحها لربائنها .

لذلك تعد المصارف أحد أهم وأقدم المؤسسات المالية الوسيطة ، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية من الأفراد والمشروعات ، وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية (عبد اللطيف ، 2006 : 2) .

(1-2-2-1) : مقاييس اقتصادية لتقييم الوظيفة الإيداعية للمصارف التجارية الحكومية

تبقى البيئة الاقتصادية التي تؤدي المصارف نشاطها فيها ، هي المعيار للحكم مدى نجاح أو فشل النشاط المصرفي . فالارتباط والتفاعل والتكامل بين مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الربحية والسيولة والأمان للمصارف وصولاً لدرجات استجابة كبيرة بين البيئة الداخلية والخارجية ودرجات مرونة جيدة هو الذي يعكس المساهمة الحقيقية للنشاط المصرفي في دفع وتحريك وتفعيل النشاط الاقتصادي وضمن هذا الإطار يتم استخدام عدد من المعايير والمؤشرات التي توضح الدور الاقتصادي للجهاز المصرفي ومن خلال وظيفته الإيداعية والتمويلية .

ونظراً لأهمية المدخرات في الحياة الاقتصادية، فإن الباحث يعتقد بأن زيادة القدرة الادخارية لأي اقتصاد مرهون بالسلوك الادخاري للقطاعين العام والخاص ، ومرهون كذلك بتواجد هيكل مالي سليم له القدرة على تعبئة المدخرات واستخدامها كمخرجات للاستثمار عن طريق عملياته المالية . وضمن الهيكل هذا يتطلب تواجد نظام مصرفي كفوء ذي فعالية في تحفيز الأموال الفائضة في الاقتصاد وتوجيهها لائتمانات وفق حاجة الاقتصاد . ونتيجة للأهمية الاقتصادية للادخارات المصرفية والودائع ، فإنه سيتم الاعتماد على المعايير التحليلية التقويمية لدور المصارف التجارية في جذب الودائع وهذه المعايير والمؤشرات تعرف بمعايير ومؤشرات الجانب الإيداعي، لذلك يتوجب معرفة طبيعة النمو في الودائع المصرفية وتطورها وعلى النحو الآتي :

(1-2-2-1) الميل المتوسط للإيداع: The Average Propensity of Depositing

للتعرف على طبيعة النمو في الودائع المصرفية وتطورها أثناء الزمن ، يمكن دراسة العلاقة التي تربط الودائع المصرفية والنتائج المحلي الاجمالي ، وهي العلاقة التي يمكن دراستها في ضوء ما يسمى بالميل المتوسط للودائع المصرفية .

يعبر الميل المتوسط للإيداع المصرفي عن نسبة الودائع المصرفية إلى الناتج المحلي الاجمالي*1 اذ يعكس هذا المؤشر قدرة وفاعلية المصارف التجارية في جذب الودائع ، لذلك يمثل هذا المؤشر مساهمة الودائع في النشاط الاقتصادي معبراً عنه بمقدار الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي او بعبارة اخرى نصيب الوحدة المنتجة من الناتج من الايداعات المصرفية (الزبيدي ، 2011 : 129) ، وتجدر الإشارة ان الميل بشكل عام هو المعدل الذي يكون عنده من الممكن التخلي عن وحدات ما مقابل استبدالها بوحدات اخرى (Geoffrey ، 2001 : 12) وان الميل المتوسط للإيداع هو المعدل الذي يكون عنده الشخص الطبيعي راغب بالتخلي عن موارده النقدية بصورة وداائع مقدمة إلى المصرف مقابل استبدالها بالحصول على الفائدة (حمدان ، 2009 : 84) ، والصيغة العامة لهذا المعيار هي :

الميل المتوسط للإيداع المصرفي = مجموع الودائع / إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة)

$$APD = D / GDP$$

وتحسب هذه العلاقة للودائع المصرفية في المصرف التجاري بشكل عام، وايضاً على وفق انواع الودائع المصرفية ، وعن طريق تحليل هذا الميل لعدد من الاعوام تستطيع ادارة المصرف ان تقيم ادائها وفاعلية استراتيجيتها في تحفيز الطلب على الودائع المصرفية بشكل عام والادخارية منها بشكل خاص .

وان ارتفاع الميل المتوسط للودائع يدل على ازدياد اجمالي الودائع بنسبة اكبر من زيادة الناتج المحلي الاجمالي وذلك لعدة اسباب منها ازدياد الوعي المصرفي لدى الافراد او ارتفاع دخل الفرد وكذلك ايضاً اذا كانت اسعار الفائدة لدى المصارف مرتفعة مما يشجع الافراد الى الايداع ، والعكس صحيح (اي ان انخفاض الميل المتوسط للودائع يشير الى ان ارتفاع اجمالي الودائع بنسبة اقل من ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي نتيجة عدم الوعي المصرفي لدى الافراد بأهمية الودائع ومدى تأثيرها على الاقتصاد من خلال المشاريع الاستثمارية والتشغيلية .

من خلال الجدول (1) والشكل (1) ان معدل الميل المتوسط للإيداع هو ما يقارب (0.30) مع تذبذب طفيف في هذا المعدل وهو يعكس على طول المدة (2010-2018) كان نشاط المصارف الحكومية من ناحية

* يتكون الناتج المحلي الاجمالي من الحسابات الآتية : تعويضات المشتغلين + تخصيصات استهلاك رأس

المال + فائض العمليات = الناتج المحلي الاجمالي بكلفة عناصر الانتاج + صافي الضرائب غير المباشرة =

الناتج المحلي الاجمالي (الدخل) بالأسعار الجارية

الوظيفة الايداعية قريبة للاستقرار ولم يتطور هذا الدور ولم تقوم هذا القطاع المصرفي الحكومي بمعادلة تطوير استراتيجيات لجذب الودائع وزيادة ثقة الافراد وتدل قيمة هذا المؤشر على ضعف الودائع في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي . ولبيان مسار الميل المتوسط للإيداع للمصارف التجارية الحكومية يتضح من الجدول (1) والشكل (1) اتخاذه مستويات متقاربة خلال المدة (2010-2018) حيث تراوحت بين (0.26) كحد ادنى في عام (2016) ، وكحد اعلى ما قيمته (0.33) في عام (2014) بسبب ان الزيادة في الودائع في هذا العام كانت اكبر من الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والذي بلغ بمقدار (1.753353996) ترليون دينار مقارنة بعام (2013) فيه (1.749901750) ترليون دينار ، واستمر الميل بالتذبذب وعدم الاستقرار ، ويعود السبب في هذا التذبذب في القيم الى نقص فاعلية المصارف التجارية في جذب الودائع المصرفية ، ثم عاد الميل المتوسط بالارتفاع في عام (2018) حيث بلغ (0.30) وان هذا التطور في الميل المتوسط للودائع ساهمت في تكوينه كل من الودائع الجارية والادخارية والثابتة وبنسب متباينة، ومن تحليل هيكل الودائع نلاحظ ان أهمية الودائع الجارية هي الأكثر قياساً بالودائع الادخارية فقد كان مقدار الودائع الجارية (4.702611449) ترليون دينار وهو اعلى مستوى في عام (2014) بينما الودائع الادخارية وصلت الى اعلى مقدار (84.368385) ترليون دينار عام (2018)، وكذلك ودائع التوفير بلغ اعلى قيمة له عام (2018) بما مقداره (926.633091) ترليون دينار ، كما في جدول (2) وهذا يعكس هيكل الودائع في العراق واختلافه عن باقي الاقتصادات بسبب عدم الثقة بالعمل المصرفي بشكل خاص والمؤسسات الاقتصادية بشكل عام ، رغم ان من المفترض ان تكون الغلبة للودائع الادخارية ، اذ ان الوضع الطبيعي السائد عند زيادة الدخل هو ان تزداد الودائع الثابتة لدى المصارف التجارية نظراً لتمثل طبيعة هذه الودائع مع " سلع الرفاهية " داخل الاقتصاد والتي يزداد الطلب عليها مع مستويات ارتفاع الدخل ، هذا من جانب ومن جانب اخر فان سياسات المصارف اتجهت نحو الاهتمام بالودائع الثابتة بالمقارنة مع الودائع الجارية والتوفير رغم تحملها لأسعار فائدة مرتفعة قياساً بالودائع الاخرى ولكن حصل العكس وزادت الودائع الجارية مما يعني ان هناك ظروفاً اقتصادية استثنائية (الزبيدي ، 2011 : 130) .

(2-2-2-1) الميل الحدي للإيداع The Marginal Propensity Of Depositing

ويقصد به التغيرات السنوية في الودائع إلى التغيرات السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي التغيرات في الإيداعات المصرفية الناجمة عن التغيرات في إجمالي الناتج (ثويني، 2004 : 4) ، وان اصطلاح الحدي هو اداة تحليلية استعمل في القرن التاسع عشر من قبل مدرسة التحليل الحدي ، لذلك يعد هذا الاصطلاح مهم في النظرية الاقتصادية لهذا يمكن استعماله مع الدخل فيسمى (الدخل الحدي) ومع المنفعة فيسمى (المنفعة الحدية) ومع التكاليف فيسمى (التكاليف الحدية) ومع الانتاج فيسمى (الانتاج الحدي) وهنا في هذه النقطة يسمى (الإيداع المصرفي الحدي) ويمكن حساب هذه العلاقة للودائع المصرفية بشكل عام ، ولهذا فإن قيمة هذا المعيار تكشف عن معدل التغير في الإيداع المصرفي بتغير وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي .

وإذا ما استطاع المصرف التجاري احتساب هذا المؤشر لسلسلة من السنوات فإنه يستطيع ان يحدد طبيعة الميل الحدي للإيداع المصرفي وفيما إذا يوجد تذبذب في مقدار هذا الميل وقدرة المصارف في ان تحدد مدى قوتها في تغيير اتجاهات الميل نحو الإيداع المصرفي أو مدى ضعفها مما يترتب عليها تغيير في سياساتها المعتمدة والاستراتيجيات المطبقة والتي بموجبها جذب الطلب على الودائع المصرفية (21 : 1997 ، Robert) ، وعلى ادارة المصارف التركيز على جملة من العوامل من اجل رفع الميل الحدي للإيداع وهي ذاتها التي تسبب في انخفاضه ، وهي عدم الاهتمام الكافي بالسياسة الادخارية (علي ، 2006 : 222) . ان هذا الارتفاع والانخفاض في الميل الحدي للودائع يعني ضمناً وجود علاقة دالية بين الناتج المحلي الاجمالي والودائع . ويتخذ الميل الحدي للإيداع المصرفي الصيغة الآتية :

الميل الحدي للإيداع المصرفي = تغير اجمالي الودائع / تغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

$$MPD = \Delta D / \Delta GDP$$

ومن خلال الجدول (1) والشكل (2) اضطراب في قيم هذا الميل والتي هي انعكاس للواقع المشوه للاقتصاد العراقي فيما يتعلق بالميول الاستهلاكية والادخارية الناجمة عن الاختلال في معظم مفاصل الاقتصاد العراقي بينها المصرفي والمالي . اذ يلاحظ ان هناك تباين كبير بين قيم MPD اذ كانت هناك قيم متطرفة سالبة في عام (2015) و(2016) و(2018)، حيث بلغت في عام (2015) (-0.17) ، وفي عام (2016) (-0.22) ، وفي عام (2018) (-2.57) على التوالي ، نتيجة انخفاض اجمالي الودائع عام (2015) لما مقداره (5.761304025) ترليون دينار بعد ان كانت في عام (2014) (5.881679533) ترليون دينار والانخفاض الثاني عام (2016) لتكون ما مقداره (5.373406258) ترليون دينار، وبمعدلات تغير (-120.375508) ترليون دينار، و (-387.897767) ترليون دينار، ان سبب انخفاض مقدار اجمالي

تحليل الوظيفة الايداعية والتمويلية في المصارف التجارية في العراق للمدة 2010-2018

الودائع لعامي (2015) و (2016) هو نتيجة للصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي عام (2014) متمثلة انخفاض اسعار النفط العالمية وتعرض العراق الى هجمات ارهابية مما ولد جهد حربي ونفقات عسكرية مصاحبة لانخفاض ايرادات النفط ، مما ادى الى انخفاض النقد ونقطة تحول للنشاط الاقتصادي باتجاه الانكماش .

وكذلك وجود قيم موجبة بلغ اعلى مستوى لها عام (2014) (10.59) ، نتيجة ارتفاع اجمالي الودائع وهذا يعني ارتفاع الميل الحدي للإيداع برغم التغير الهامشي القليل في الناتج المحلي الاجمالي الذي ازداد من ما مقداره (1.749901750) ترليون دينار في عام (2013) الى (1.753353996) ترليون دينار عام (2014) . ازدادت اجمالي الودائع من (5.515846725) ترليون دينار عام (2013) الى (5.881679533) ترليون دينار عام (2014) ، ويلاحظ من تحركات الميل الحدي للمدة من(2010-2018) انها ناجمة عن عدم الانتظام في التغيرات التي تحدث في الودائع مع تغيرات الفعاليات الاقتصادية .

ان متابعة الميل الحدي وقيمتها في الجدول (1) ومتابعة المسار البياني للمؤشر المذكور في الشكل (2) ان هناك التناقص بأن يكون الناتج المحلي الاجمالي مؤشر على اتجاه الودائع لدى المصارف التجارية الحكومية من حيث الزيادة والانخفاض ولكن قوة هذه العلاقة لا ترقى الى ان تكون ذات تأثير جوهري فكل التغيرات التي حدثت في اجمالي ودائع المصارف التجارية الحكومية هي تغيرات هامشية قليلة قياساً بتغير الناتج ، فقط سنة (2014) كانت القيمة مرتفعة للميل الحدي للإيداع بسبب ارتفاع ودائع المصارف الحكومية الذي لم يقابله زيادة مماثلة في الناتج المحلي الاجمالي في تلك السنة بسبب انخفاض الايرادات النفطية التي تشكل جزء كبير في تشكيل الناتج المحلي الاجمالي فكان مقدار التغير في الودائع (365.832808) ترليون دينار بينما التغير في الناتج المحلي الاجمالي (3.452246) مليار دينار للعام (2014) .

جدول (1)

الميل الحدي والمتوسطة لودائع المصارف التجارية الحكومية للمدة 2010-2018

السنوات	اجمالي الودائع مليون	D الناتج المحلي الاجمالي DP	G مليون	Δ D	Δ GDP مليون	الميل المتوسط للإيداع APD	الميل الحدي للإيداع MPD
2010	3.834522992	1.385167226	-----	-----	-----	0.27	-----
2011	4.489140625	1.427002170	654.617633	654.617633	4.1834944	0.31	1.56
2012	4.942913358	1.625875331	453.772733	453.772733	198.873161	0.30	0.22
2013	5.515846725	1.749901750	572.933367	572.933367	124.026419	0.31	0.46
2014	5.881679533	1.753353996	365.832808	365.832808	3.452246	0.33	10.59
2015	5.761304025	1.820513726	- 120.375508	- 120.375508	6.715973	0.31	- 0.17
2016	5.373406258	1.994766002	- 387.897767	- 387.897767	174.252276	0.26	- 0.22
2017	5.473345642	2.015282156	99.939384	99.939384	20.516154	0.27	0.48
2018	6.090735033	1.991292985	617.389391	617.389391	- 23.989171	0.30	-2.57

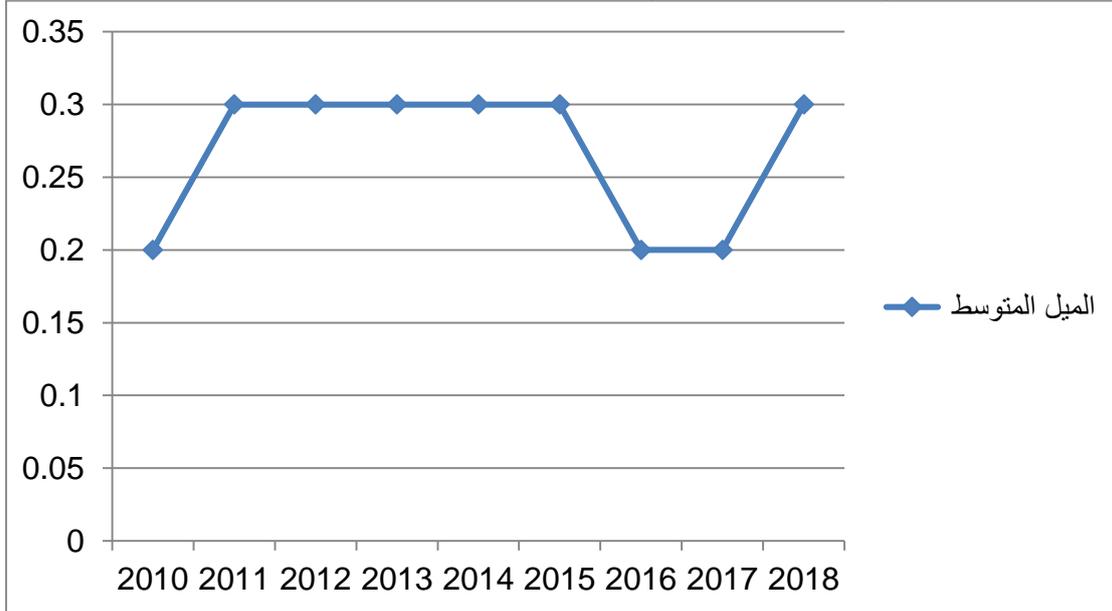
المصدر/ اعداد الباحثان بالاستناد الى

البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2010-2018)

- 1 - الميل المتوسط للإيداع المصرفي = اجمالي الودائع / اجمالي الناتج المحلي الاجمالي
- 2 - الميل الحدي للإيداع المصرفي = التغير في الودائع/التغير في الناتج المحلي الاجمالي

الشكل (1)

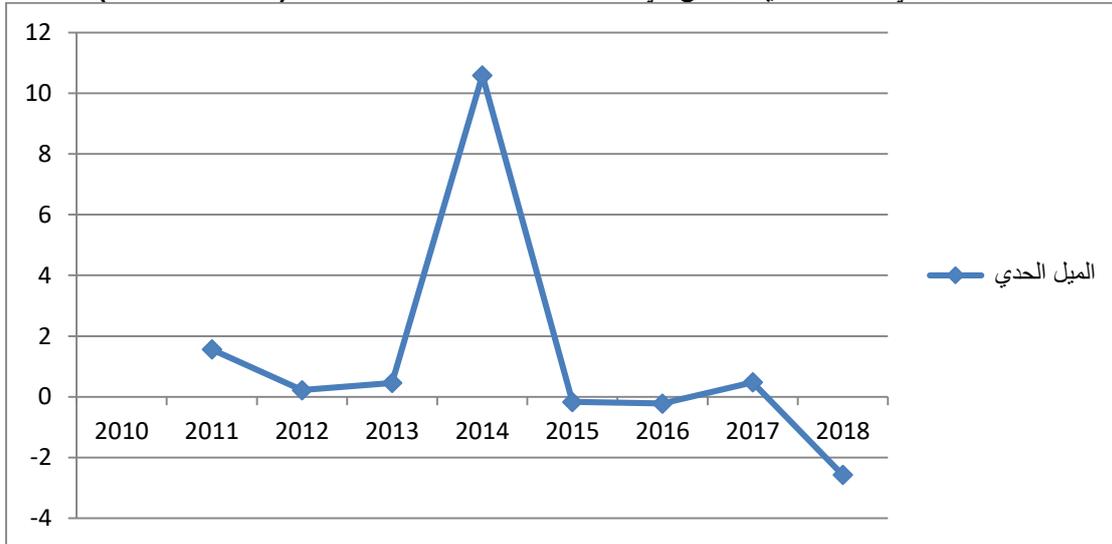
المسار الزمني للميل المتوسط للودائع للمصارف التجارية الحكومية للمدة 2010-2018



المصدر / اعداد الباحثان بالاستناد الى جدول (1)

الشكل (2)

المسار الزمني للميل الحدي للودائع في المصارف التجارية الحكومية للمدة (2018 -2010)



المصدر / اعداد الباحثان بالاستناد الى الجدول (1)

جدول (2)

اجمالي الودائع المصرفية للمصارف التجارية الحكومية للمدة 2010-2018

السنوات	الودائع الجارية	ودائع التوفير	الودائع الثابتة	اجمالي الودائع
2010	3.354526525	441.500783	38.495683	3.834522992
2011	3.967261383	476.842375	4.503685	4.489140625
2012	4.209415217	553.587383	179.910758	4.942913358
2013	4.589243192	660.919758	265.683774	5.515846725
2014	4.702611449	746.116883	432.951199	5.881679533
2015	4.203774133	776.124475	781.405416	5.761304025
2016	3.841248216	729.649975	802.508066	5.373406258
2017	3.843152791	824.283899	805.908949	5.473345642
2018	4.320418092	926.633091	84.368385	6.090735033

المصدر / إعداد الباحثان بالاستناد الى :

البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية للمدة 2010-2018

(2-2-1) : تقييم كفاءة الوظيفة التمويلية للمصارف التجارية

ولتقييم دور ومساهمة المصارف التجارية في تقديم القروض والائتمان نستعين بمجموعة من المعايير والمؤشرات

التي توضح الدور التمويلي لهذه المصارف وعلى النحو الآتي :

(1-2-2-1) : الميل المتوسط للائتمان: Average Propensity For Credit

يمكن التعرف على الصيغة العامة لهذا المعيار هي :

الميل المتوسط للائتمان المصرفي = اجمالي الائتمان / الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

$$APc = C / GDP$$

ان التطور غير المنتظم للائتمان المصارف التجارية عن طريق تقديم تحليل لشكل التطور الذي يصاحب العلاقة بين

الائتمان المصرفي والنشاط الاقتصادي ، والتي تعرف بالميل المتوسط للائتمان (الزبيدي ، 2011 : 251) . ويقصد بالميل المتوسط للائتمان المصرفي النسبة القائمة بين مقدار الائتمان في سنة معينة وحجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تلك السنة .

وكذلك يقصد بالميل المتوسط للائتمان هو نسبة ما يقدم من قروض وتسليفات وخصم للأوراق التجارية الى الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي أو هو حصة الوحدة المنتجة من الناتج من الائتمان ، أو هو يمثل العلاقة بين الائتمان المصرفي وبين النشاط الاقتصادي المعبر عنه بإجمالي الناتج المحلي والأسعار الثابتة (ثويني ، 2004 : 10) .

من المهم استشراف وتشخيص النشاط التمويلي للمصارف التجارية الحكومية لما لها من نسبة كبيرة من موجودات النظام المصرفي لما تتمتع به من ثقة كبيرة من قبل الوحدات الاقتصادية مقارنة بالقطاع الخاص ، وهل يتلاءم دورها التمويلي وحجم أصولها ورؤوس أموالها .

ويعكس هذا المعيار النسبة القائمة بين مقدار القروض والائتمان المقدم من المصارف التجارية في سنة معينة وحجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تلك السنة ، ويستخدم هذا المعيار لقياس درجة الوساطة المالية ويسمى نسبة التداخل المالي (FIR) Financial Interrelation Ratio ، وقد اظهر هذا المؤشر نمواً مضطرباً في الاتجاه العام اثناء مدة البحث (2010-2018) ، حيث نلاحظ من خلال الجدول (3) ولشكل (4) حيث كان هناك اتجاهاً تصاعدياً

يعكس تطور الناتج المحلي وتطور حجم الائتمان الممنوح خلال مدة الدراسة نتيجة لتوسع النشاط المالي بشكل عام معبراً عنه الناتج المحلي الإجمالي حيث كان عام (2010) ما مقداره (1.385167226) ترليون دينار ليصل الى ما مقداره (1.991292985) ترليون دينار عام (2018) .

اما بخصوص اعلى قيمة للميل المتوسط للائتمان كانت عام (2014) بقيمة (0.39) والتي كانت كنتيجة ازدياد حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية الحكومية بمقدار (6.841684909) ترليون دينار يقابله انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بسبب سياسة المصرف التوسعية في ذلك العام ، اما ادنى نسبة للميل المذكور عام (2018) ما قيمة (0.24) كنتيجة انخفاض الائتمان المقدم من المصارف التجارية بمقدار (4.919305684) ترليون دينار وما قابله من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والسبب في اتجاه الائتمان للانخفاض يعود الى انخفاض حجم الائتمان الممنوح في ذلك العام .

تحليل الوظيفة الايداعية والتمويلية في المصارف التجارية في العراق للمدة 2010-2018

ومن الجدول (3) والشكل (4) ممكن ان نرى ان الميل المتوسط للائتمان يتراوح حول قيمة متوسطة مقدارها (0.30) وهو منخفض اذا فسرناها كنسبة للقروض والخدمات الائتمانية التي تقدمها المصارف الحكومية من قيمة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وهي متناسقة الى حد كبير مع قيمة الميل المتوسط للايداع (سبق تحليله) الامر الذي يدل على ضعف فيوظيفتين الايداعية والتمويلية مما يدعو الى وضع خطط جديدة لتفعيل دور المصارف التجارية الحكومية من خلال ،وظيفتين المذكورة آنفاً وبالنتيجة النهائية تفعيل النشاط الاقتصادي .

(2-2-1) الميل الحدي للائتمان : Marginal Propensity For Credit

يوضح هذا المعيار العلاقة بين التغيرات التي تحدث في الائتمان المصرفي وبين التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (ثويني ، 2004 : 10) ، أو هو الزيادة التي حصلت في الائتمان المصرفي في سنة معينة قياساً بالزيادة التي حصلت في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في تلك السنة (الزبيدي ، 2011 : 252) . اذا كانت قيمة MPC مرتفعة هذا يعني ارتفاع حجم الائتمان نتيجة سياسة المصرف التوسعية في منح الائتمان من قبل المصارف التجارية الى الافراد والشركات وان التغير في الناتج المحلي الاجمالي تحدث تغيراً اكبر في الائتمان ، اما اذا كانت قيمة MPC منخفضة فهذا يدل على انخفاض في حجم الائتمان الممنوح من قبل المصارف بسبب سياسة المصرف الانكماشية ، اي ان التغير في الناتج المحلي الاجمالي يكون اكبر من التغير في الائتمان . ويتخذ الصيغة الاتية :

الميل الحدي للائتمان المصرفي = تغير اجمالي الائتمان / تغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

$$MPC = \Delta C / \Delta GDP$$

ولبيان مسار هذا المعيار من خلال الجدول (3) والشكل (5) فان قيمة هذا المعيار متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض فقد كان المؤشر ذا قيمة سالبة ففي عام (2015) بلغ (-0.73) وكذلك في عام (2016) بلغ (-0.47) وايضاً في عام (2017) بلغ (-2.01) على التوالي ، فقد كانت قيمة MPC سالبة في السنوات من (2015-2017) كنتيجة لانخفاض الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية الحكومية . ان هذا الهبوط في النشاط الائتماني انما تفسره الاحداث الاقتصادية والامنية في عام (2014) وكون الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على مورد اساس يمثل الحقن الرئيس للاقتصاد بالتدفقات وبسبب الانخفاض في اسعار النفط العالمية والصدمة السعيرية السلبية ادى الى ان يتأثر النشاط الاقتصادي ، على الرغم عدم انخفاض الناتج المحلي وانما انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ولكن تأثر النشاط الائتماني للمصارف الحكومية وانخفاض منح الائتمان وهو ما يبينه الجدول (3) حيث انخفض اجمالي الائتمان من (6.841684909) ترليون دينار عام (2014) الى (6.347656675) ترليون دينار عام (2015) ليصل ما مقداره (4.919305684) ترليون دينار عام (2018) بعد سلسلة انخفاضات مما انعكس على الميل الحدي للائتمان وقيمه هذه بسبب انخفاض الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، وكذلك بقية السنوات فقد تناغمت الانخفاضات او الارتفاعات بين الناتج المحلي الاجمالي والائتمان المقدم من المصارف التجارية، وقد بلغ الميل الحدي مستويات مرتفعة في عام (2014) بلغ (27.74) نتيجة وجود زيادة موجبة في الائتمان المقدم من المصارف التجارية قابلها زيادة طفيفة جداً في الناتج المحلي الاجمالي نتيجة ما مر بهذا العام (2014) ، فقد كان التغير في الائتمان عام (2014) ما يقارب (957.973167) ترليون دينار عراقي قابلها زيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ما قيمته (3.452246) مليار دينار عراقي ، لذلك كانت قيمة MPC للائتمان الخاص بالمصارف التجارية الحكومية مرتفعة لتصبح (27.74) انظر شكل (5) .

جدول (3)

الميل الحدي والمتوسط للائتمان لدى للمصارف التجارية الحكومية للمدة (2010-2018)

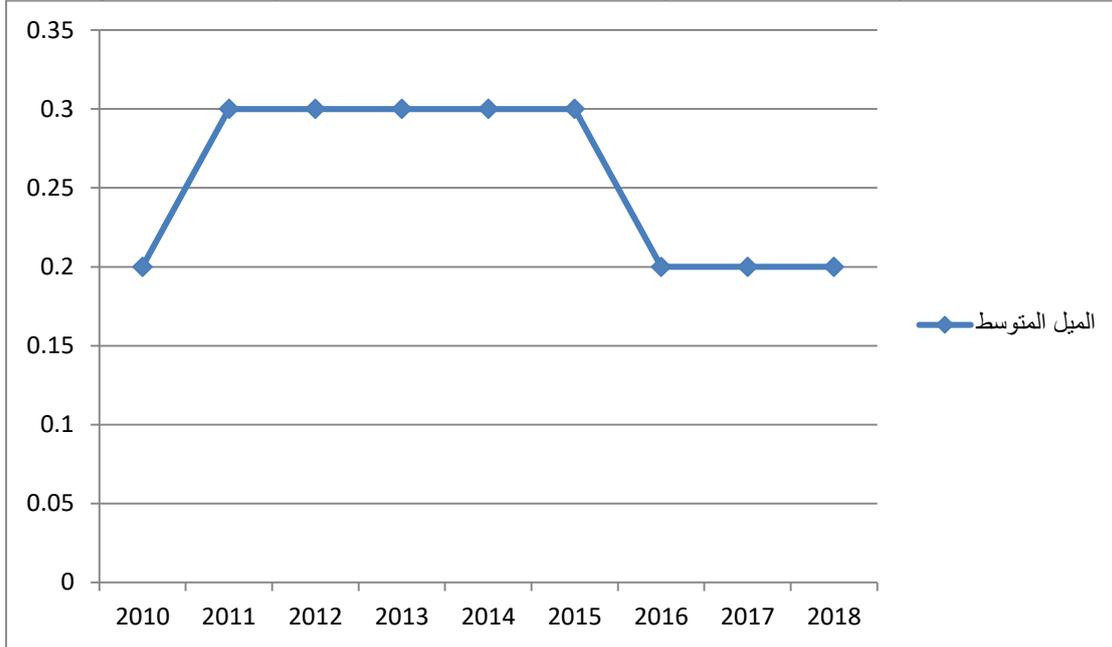
السنوات	اجمالي الائتمان C	الناتج المحلي الحقيقي GDP	التغير بالائتمان Δ C	التغير بالناتج المحلي Δ GDP	الميل المتوسط للائتمان APC	الميل الحدي للائتمان MPC
2010	3.929903025	1.385167226	-----	-----	0.28	-----
2011	4.427740675	1.427002170	49.783765	41.834944	0.31	1.19
2012	5.352735741	1.625875331	924.995066	198.873161	0.32	0.46
2013	5.883711742	1.749901750	530.976001	124.026419	0.33	0.42
2014	6.841684909	1.753353996	957.973167	3.452246	0.39	27.74
2015	6.347656675	1.820513726	- 494.028234	6.715973	0.34	- 0.73
2016	5.527124566	1.994766002	- 820.532109	174.252276	0.27	- 0.47
2017	5.113456716	2.015282156	- 41.366785	20.516154	0.25	- 2.01
2018	4.919305684	1.991292985	- 194.151032	- 23.989171	0.24	0.80

المصدر / إعداد الباحثان بالاستناد الى

البنك المركزي العراقي ، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2010-2018)

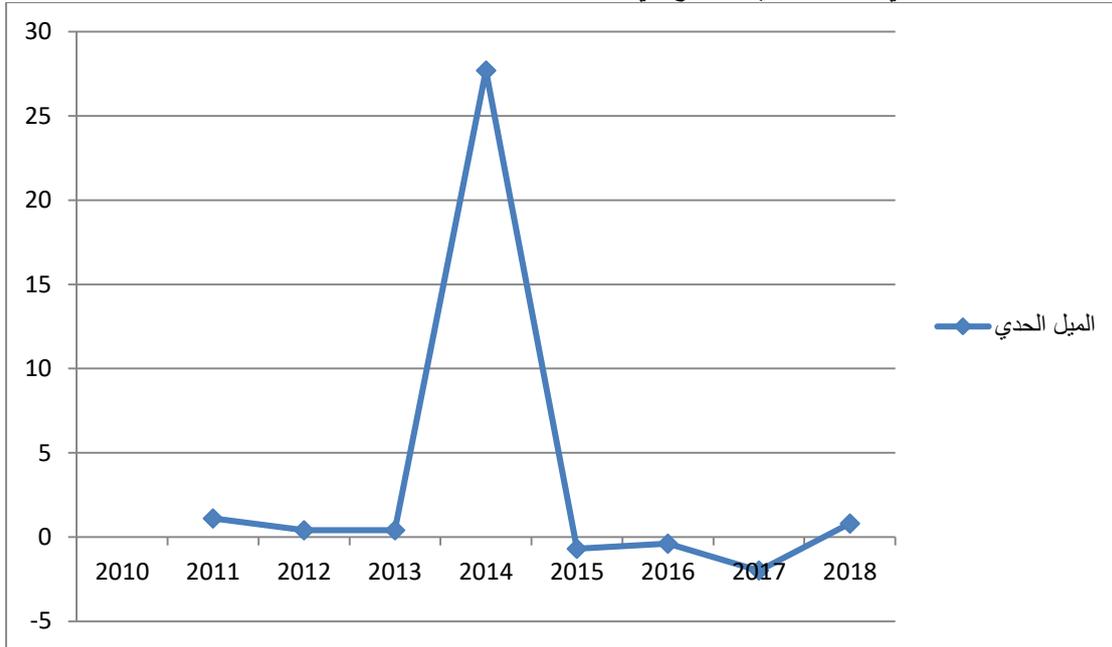
- 1 - الميل المتوسط للائتمان المصرفي = الائتمان / الناتج المحلي الاجمالي
- 2 - الميل الحدي للائتمان المصرفي = التغير في الائتمان / التغير في الناتج المحلي الاجمالي

الشكل (4)
المسار الزمني للميل المتوسط للودائع للمصارف التجارية الحكومية للمدة (2010-2018)



المصدر / إعداد الباحثان بالاستناد الى الجدول (3)

الشكل (5)
المسار الزمني للميل الحدي للودائع في المصارف التجارية الحكومية للمدة 2010-2018



المصدر / إعداد الباحثان بالاستناد الى الجدول (3)

الاستنتاجات والتوصيات :

اولا : الاستنتاجات

1- أظهرت الوظيفة الأيداعية للمصارف الحكومية باستخدام الميل المتوسط للإيداع بأنها أفضل من نظيرتها بالمصارف الخاصة رغم ان المصارف التجارية الحكومية عدد محدود ولكن بشكل عام نتائج هذا الميل

- حتى في المصارف الحكومية هو ضعيف ويدل على انخفاض مساهمة الودائع في الناتج المحلي مع الاخذ بنظر الاعتبار ان هيكل الودائع يميل الى استحواد الودائع الجارية على النسبة الاكبر من ودائع المصارف التجارية
- 2- ان الميل الحدي للإيداع في المصارف التجارية الحكومية والخاصة يدل على عدم الاتساق بين النشاط الاقتصادي ونشاط هذه المصارف وتبقى مسألة الإيداع تتعلق بعوامل اخرى مثل الوعي المصرفي ، الثقة ، ودرجة الكثافة المصرفية الخ .
- 3- ان الوظيفة التمويلية في المصارف التجارية الحكومية كان اكثر وضوحاً باستخدام الميل المتوسط للانتماء من نظيرتها في المصارف التجارية الخاصة ، وهذا يدل على ان المصارف التجارية الخاصة انما تعتبر منح الائتمان وظيفية ثانوية وليس جوهر عملها .
- 4- ان الميل الحدي للانتماء اظهر انفصال واضح وعدم اتساق بين النشاط الائتماني والناتج المحلي في المصارف التجارية الحكومية والخاصة وقد تكون للصدمات الاقتصادية وغير اقتصادية دور في هذا .
- 5- ان زيادة ارصدة الودائع والانتماء النقدية لدى المصارف التجارية هو شرط ضروري لتحقيق المساهمة في النشاط الاقتصادي ولكن ذلك ليس شرطاً كافياً ، فبالرغم من الزيادات المضطربة في ارصدة كل من الودائع والانتماء خلال مدة الدراسة الا ان عدم الاستقرار وعدم الانتظام كان السمة الغالبة على النشاط المصرفي الذي هو انعكاس للواقع الذي يمر به النشاط الاقتصادي وهو ما اظهرته بعض المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في الميل المتوسط والميل الحدي لكل من الإيداع والانتماء .

ثانياً : التوصيات

- من خلال ما سبق من الاستنتاجات التي خرج بها البحث يمكن تقديم بعض التوصيات متمثلة بالآتي :
- 1- يجب ان تذهب المصارف التجارية وبالأخص الخاصة الى استراتيجيات جذب الودائع وتحسين وظيفتها الإيداعية ضمن الاقتصاد العراقي والتركيز في النشاط الائتماني .
- 2- توسيع وتشجيع اقامة مؤسسات ضمان الودائع لأنه ستدفع بإعطاء عامل الثقة لتحسين مستوى الإيداع وتحويل مبالغ جامدة ومكتنزة من الوحدات الاقتصادية الى ارصدة في المصارف لتمويل وحدات العجز في الاقتصاد .
- 3- من الضروري بمكان في ظل التطور التقني السريع والمنافسة الكبيرة وفي ظل التحرر المالي وحركات الاندماج الواسعة ان تبحث المصارف التجارية العراقية عن اسلوب يأخذ بنظر الاعتبار التطور الذي تشهده البيئة المصرفية ، فالكثير من المصارف الاجنبية الآن تحقق عوائد كبيرة ليس فقط من خلال عمليات الإيداع والانتماء كوظائف اساسية للمصارف بل من خلال الخدمات المصرفية المتقدمة والاساليب المصرفية الاخرى التي تقع خارج الميزانية للمصرف مثل المشتقات المالية او ما يعرف بالهندسة المالية .
- 4- اما في مجال التمويل وفي ضوء مؤشرات التقييم الاقتصادي التي تتعلق بالجانب التمويلي (الميل المتوسط والحدي للانتماء) ، فان على المصارف العراقية ان تتبنى سياسة ائتمانية يكون هدفها الاساس هو دفع عملية التنمية الاقتصادية من خلال التنسيق مع سياسة البنك المركزي النقدية والتركيز على القطاعات الانتاجية ومشاريع البنى التحتية .

المصادر

- 1- أرشيد ، عبد المعطي ، وآخرون (1999) ، " ادارة الائتمان " ، عمان : دار وائل للنشر .
- 2- الزبيدي ، حمزة محمود (2011) ، " ادارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان " ، عمان : مؤسسة دار الوراق للنشر والتوزيع .
- 3- ثويني ، فلاح حسن (2004) ، " التقييم الاقتصادي للدور الادخاري والتمويلي لمصرفي الرافدين والرشيدي " ، الجامعة المستنصرية ، العدد (50) (2004) ، بغداد .
- 4- حمدان ، احمد عبد الزهرة (2009) ، " فاعلية التحليل المالي والاقتصادي في النشاط المصرفي " ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، بغداد .
- 3- شبيحة ، مصطفى رشدي (1999) ، " النقود والمصارف والانتماء " ، الاسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر .
- 5- عقل ، مفلح محمد (2002) ، " مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي " ، عمان : المستقبل للنشر والتوزيع .
- 6- عبد اللطيف ، مصطفى (2006) ، " دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي " ، بحث مقدم لجامعة ورقلة ، مقالة ، المجلد ، العدد (4) .
- 7- علي ، بطاهر (2006) ، " إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر .

- 8- علي ، بطاهر (2006) ، " إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر .
- 9- صلاح ، جمال (1982) ، " ضرورة اتجاه البنوك التجارية في الاردن نحو الائتمان طويل الأجل " ، مجلة الاقتصاد العربي ، اتحاد الاقتصاديين العرب ، السنة السادسة ، العدد (1) .
- 10- يحيى ، وداد يونس (2001) ، " النظرية النقدية - نظريات - سياسات - مؤسسات " ، الموصل : دار الكتب للنشر .
- 11- Geoffrey A . Jenle & Philip J . Reny (2001) ، " **Advanced Microeconomic Theory** " ، Addison Wesley ، Second Edition ، Boston .
- 12- - Robert H . Frank (1997) ، " **Microeconomics and Behavior** " third Edition ، Irwin MCGRAW - Hill ، Boston .

ABSTRACT

The banking system bears a great responsibility in waiting to achieve , the Economic Balance especially in the monetary side , which may affect the real one .

As commercial banks occupy the second importance after the central bank in affecting the money supply (means of payment) when they perform their tasks in the process of mobilizing savings (deposits) of surplus economic units and then financing (lending) economic units that suffer from a deficit in financial resources, and on this basis The research hypothesis is that increasing the amount of deposits and credit facilities for banks , Commercial leads to an increase in the relative contribution of the bank in the economic activity, and the research aims to determine the economic role of commercial banks by evaluating their saving and financing role in economic activity, and the importance of the research lies in the fact that the economic evaluation of commercial banks will clarify the Average and marginal responses and tendencies taken by the deposit and lending paths that reflect The saving and financing role of economic units .

Key words: the depositary position - the financing position - the governmental commercial bank

.....
.....
.....